الأمم المتحدة S/PV.9997

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9997**

الأربعاء، 17 أيلول/سبتمبر 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي العراق والكويت للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/579 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2792 (2025).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بما أبداه أعضاء المجلس من تأييد بالإجماع لهذا القرار (القرار 2792 (2025)). ونرحب بقرار المجلس بتفويض ممثل رفيع المستوى بولاية تتمثل في دعم التعاون لتحديد مكان المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة وإعادتها. ونأمل أن يدعم تنفيذ هذا القرار إحراز تقدم إيجابي لحل مصير المفقودين. ونأمل أن يسهم ذلك في بناء وتعميق الثقة بين العراق والكويت. وتقف المملكة المتحدة على استعداد لدعم هذه المساعي، بما في ذلك بصفتها عضواً في اللجنة الثلاثية.

وتشكر المملكة المتحدة جميع أعضاء المجلس على نهجهم المرن والتعاوني في التفاوض بشأن هذا القرار. ويدل اتخاذ هذا القرار بالإجماع على التزامنا المشترك بالواجب الإنساني المتمثل في تمكين العائلات من معرفة مصير أحبائهم بعد النزاعات. كما نشكر الأطراف على مشاركتهم البناءة طوال العملية، ونشجع على استمرار المشاركة البناءة بنفس الروح مع الممثل الرفيع المستوى، بمجرد تعيينه.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا بوجود ممثلي العراق والكويت بيننا اليوم. وتشكر فرنسا المملكة المتحدة على جهودها المتواصلة التي أسفرت عن نص متوازن يراعي مواقف جميع أعضاء مجلس الأمن وتوقعات العراق والكويت.

إن اتخاذ هذا القرار بالإجماع (القرار 2792 (2025))، الذي نرحب به، يعكس تلك الجهود.

ظلت مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة محور تركيز رئيسي لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وستظل هذه المسألة تستحق اهتمام المجلس، بما في ذلك بعد إغلاق البعثة المقرر في نهاية عام 2025 بموجب القرار 2732 (2024). لذلك كان من الضروري المضي في عملية انتقال تجري بنظام، بالتنسيق الوثيق بين العراق والكويت والأمم المتحدة.

وقد صوتت فرنسا اليوم مؤيدة لهذا القرار الذي ينص على المتابعة الدولية المناسبة لهذه المسألة، وفقا للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الصادر في أيار/مايو (S/2025/323). وترحب فرنسا، من خلال هذا القرار، بإنشاء منصب الممثل الرفيع المستوى الذي ستتمثل ولايته في دعم وتيسير الجهود الرامية إلى تحديد مكان المفقودين وإعادتهم إلى أوطانهم – سواء كانوا كويتيين أو من رعايا البلدان الثالثة – وإعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

ومع اقتراب موعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تود فرنسا أن تشيد بالدور الأساسي الذي اضطلعت به هذه البعثة وموظفوها في تقديم المساعدة للعراق، مع الاحترام الكامل لسيادته.

وتشدد فرنسا على أهمية الحفاظ على التعاون الوثيق بين العراق والكويت ليس فقط بشأن مسألة المفقودين والممتلكات المفقودة بل أيضا بشأن جميع المسائل العالقة. وترحب بالتقدم الذي أحرزه العراق والكويت بالفعل في تطبيع العلاقات بينهما، مما يدل على رغبتهما في طي صفحة الخلافات بينهما. وتساهم هذه التطورات في تعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة. وتشجع فرنسا العراق والكويت على مواصلة هذا الزخم الإيجابي بروح من الحوار من أجل التوصل إلى حل نهائي لخلافاتهما.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المملكة المتحدة على قيادة المفاوضات بشأن هذا القرار (القرار 2792 (2025)). كما نهنئ العراق والكويت على التوصل إلى اتفاق بشأن آلية المتابعة هذه.

وفي عام 2024، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ القرار 2732 (2024) بالإجماع، الذي بسّط ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومهد الطريق لإغلاقها بحلول نهاية عام 2025. ويعكس القرار 2732 (2025) أن العراق قد تغير بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأن مهمة البعثة بحاجة إلى إعادة تنظيمها كجزء من التزامنا بتعزيز سلامة العراق وقوته وازدهاره وسيادته. إن إغلاق البعثة خطوة إلى الأمام توضح أنه لا توجد بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة من المفترض أن تكون دائمة.

وتواصل الولايات المتحدة دعم منظمات دولية محددة وأنشطتها التي تجعل أمريكا أكثر أمناً وأماناً. غير أننا نتوقع أن تقوم المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، باحتواء التكاليف وتقاسم عبء التمويل على نحو أكثر عدلاً بين الأعضاء.

والآلية الجديدة التي أجيزت اليوم مبسطة ومحددة زمنياً، وتتماشى مع الواقع السياسي في المنطقة ومع نهج إدارة ترامب إزاء موارد الولايات المتحدة. وسنواصل الضغط من أجل تحمل المسؤولية عندما يتعلق الأمر بطول المدة والتكلفة ووضوح الغايات النهائية لهذه البعثة وغيرها من بعثات الأمم المتحدة.

وقد أعرب المجلس من خلال هذا القرار عن عزمه استعراض التقدم المحرز لهذه البعثة ولجهود جميع الأطراف. ونتوقع أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهوداً جادة وبحسن نية لإحراز تقدم كافٍ فيما يتعلق بالمسائل العالقة حتى يتسنى اختتام عمل الآلية الجديدة في أسرع وقت ممكن، ومن الأفضل أن يسبق ذلك نهاية ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر 2030 بفترة طويلة.

ونتوقع أيضا أن يستخدم الممثل الرفيع المستوى الجديد مساعيه الحميدة لتحفيز التقدم على كلا الجانبين وتعزيز الثقة والاطمئنان والحث على العمل لإنجاز نقاط مرجعية واضحة.

ونأمل أن تقيّم التقارير المقبلة التي ستقدَّم إلى مجلس الأمن عمل الآلية وأن توضح ما الذي يجب القيام به لضمان إحراز المزيد من التقدم نحو حل كامل للمسائل العالقة المتعلقة بالمفقودين والممتلكات المفقودة.

وبينما يستعد الممثل الرفيع المستوى الجديد للبدء في مهمته، يجب على المجلس وقيادة الأمم المتحدة استخدام تأثيرهما الجماعي لإبقاء تركيز عمله منصبا على ضرورة قيام الأمم المتحدة بتبسيط العمليات وتخصيص الموارد على النحو الأمثل.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وسيراليون وبلدي، الصومال، زائداً غيانا (مجموعة 3+1).

وأود أن أرحب أيضا بمشاركة ممثلي العراق والكويت.

ترحب مجموعة 3+1 باتخاذ القرار 2792 (2025) بالإجماع اليوم بشأن إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وكذلك إعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ويدل اتخاذ هذا القرار اليوم على التزام المجلس الثابت بحل هذا الملف الإنساني الهام وضمان معرفة العائلات مصير أحبائها وأماكن وجودهم، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح.

وتلاحظ مجموعة 3+1 مع التقدير استعداد العراق والكويت للتعاون، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، مما أدى إلى إحراز تقدم في استعادة الرفات وتحديد هوياتها وإعادة الممتلكات الكويتية.

ولكن في الوقت نفسه، لا تزال هناك حاجة لإحراز مزيد من التقدم. ولا تزال إعادة المحفوظات الوطنية وتحديد مصير الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين من المهام المتبقية. وتعتقد مجموعة 3+1 أن هذه الجهود يجب أن تتواصل بعزم جاد حتى تتمكن العائلات التي انتظرت لعقود من إغلاق هذا الملف بكرامة كما تستحق.

ولذلك فإننا نرحب بالطلب الوارد في قرار اليوم بتعيين ممثل رفيع المستوى للأمين العام. وهذه الآلية ضرورية للحفاظ على الزخم وبناء الثقة وتسهيل حل جميع المسائل العالقة. وتعتقد مجموعة 3+1 أنه يجب استخدام ولاية الممثل الرفيع المستوى بفعالية لتشجيع التعاون وإبقاء الاهتمام السياسي قائما وضمان السعي لمضاعفة الجهود على وجه السرعة.

ونشجع العراق والكويت على مواصلة عملهما البناء، مسترشدَين بمبادئ حسن الجوار والتسوية السلمية للمنازعات، وعلى الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة للممثل الرفيع المستوى. ويظل الحوار الثنائي أساسيا للتوصل إلى حل دائم وبناء الثقة بين البلدين.

وتؤكد مجموعة 3+1 على أهمية تكثيف جهود البحث والتنقيب في جميع المواقع ذات الأهمية واستخدام الأدوات التكنولوجية العلمية المتقدمة لتسريع تحقيق النتائج. ونرحب بمبادرات بناء القدرات، بما في ذلك التدريب وحلقات العمل والتعاون التقني، ونشجع الدول الأعضاء التي تتمتع بالخبرة ذات الصلة على تقديم المعلومات والمساعدة التقنية والدعم المالي لدفع هذه العملية قدماً.

وتكرر مجموعة 3+1 دعمها القوي للالتزام بالمصالحة والعمل البناء من جانب العراق والكويت على السواء. ونشجع الطرفين على الحفاظ على روح التعاون التي اتسم بها عملهما حتى الآن واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لطي هذه الصفحة من تاريخهما المشترك.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2792 (2025) وتعرب عن تقديرها للملكة المتحدة، واضعة المسودة الأولى، على جهودها.

إن مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة هي إرث من حرب الخليج. وعلى مرّ السنين، حافظ العراق والكويت على تعاون نشط وعملا معاً إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنشاء اللجنة الثلاثية لدفع البحث قدماً، مما أثمر عن نتائج ملحوظة.

وفي عام 2013، كلف المجلس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتقديم الدعم في هذا الصدد. ومع الانسحاب المقرر للبعثة بحلول نهاية العام، تتوقع جميع الأطراف أن يتواصل بذل الجهود لتسوية هذه المسألة. وقد أوصى الأمين العام أيضا بخيارات متعلقة بإنشاء آلية متابعة.

واتخاذ القرار 2792 (2025) اليوم يتبنى توصيات الأمين العام، ويأخذ بعين الاعتبار تماما وجهات نظر كل من العراق والكويت ويضع الترتيبات اللازمة لمواصلة الدفع بتسوية هذه المسألة. ونتوقع من كل من العراق والكويت أن يحافظا على زخم عملهما، مسترشدَين بمبادئ الاحترام المتبادل والتشاور الودي، وذلك من أجل العمل معاً على تعزيز التوصل إلى تسوية مبكرة ومرضية لهذه المسألة.

والعراق والكويت جاران لا يمكنهما الابتعاد عن بعضهما البعض. ويحمل حل مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة أهمية كبيرة لكلا البلدين. وستواصل الصين، بصفتها صديقاً وشريكاً جيداً للعراق والكويت، دعم هذه الجهود وأداء دور بنّاء في تشجيع الاستمرار في تحسين العلاقات الثنائية وتعزيز التضامن والتعاون الإقليميين وتعميق علاقات حسن الجوار.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا لعمل المملكة المتحدة ونثني عليه، حيث قامت بصياغة مشروع القرار 2792 (2025) والتفاوض بشأنه، وهو يقدم نصا متوازنا ويعكس التزاما حقيقيا.

ويتماشى تصويتنا مع إيماننا الراسخ بأن استعادة الذاكرة والهوية الوطنية يمثلان ركيزتين أساسيتين لبناء علاقات قوية. ويؤثر عدم استعادة الذكريات المخبأة في حالات المفقودين على راحة بال عائلاتهم، ويمنع التئام الجروح ويعيق المصالحة بين هذين الشعبين الشقيقين. ومن الضروري إعطاء جميع العائلات الفرصة لطي هذه الصفحة المؤلمة من تاريخها كخطوة ضرورية باتجاه التعويض والمصالحة وبناء مستقبل مشترك.

وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على التعاون وتقديم كل الدعم اللازم للولاية الجديدة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

السيد الفيلي (العراق): سيدي الرئيس، اسمح لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة. وأود أن أكرر مرة أخرى تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح في مهمتكم برئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر الجاري.

نؤكد مجددا على موقف بلدي المبدئي المبني على رؤيته الإنسانية والموضوعية تجاه ملف المفقودين وعلى مبادئ السياسة الخارجية العراقية القائمة على احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعزيز لغة الحوار والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق، أبدى العراق تعاوناً منقطع النظير وقدراً كبيراً من المرونة في جولات المفاوضات أثناء مراحل صيرورة النص، على الرغم من خيبة أملنا الكبيرة إزاء النص المطروح، والمسار القصير والمتعجل للمناقشات ذات الصلة. بالرغم من ذلك، يستمر العراق بحرصه على التوصل إلى حلٍ عادلٍ ومستدامٍ ومرضٍ للطرفين. كما نؤكد على موقفنا المبدئي والثابت تجاه بذل الجهود الحثيثة للبحث عن المفقودين والعثور عليهم أو على رفاتهم. ونتطلع إلى الدعم الملائم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه تلك المهمة الإنسانية. ونرى أن المساعي الحميدة للأمين العام هي الولاية الكافية لتسهيل التعاون الثنائي من خلال تكليف الإدارة المناسبة في الأمانة العامة للاضطلاع بهذا الدور دون الحاجة إلى إصدار قرارٍ من المجلس. نشدّد على موقفنا المتحفظ من المدة التي نصّ عليها القرار والبالغة خمس سنوات للولاية ذات الصلة، كما نتحفظ وبشدة على إمكانية تجديد تلك الولاية إلى ولاية ثانية. ويرى العراق أن المدة المذكورة في النص لا تتناسب وحجم الجهود الكبيرة المبذولة من جميع الأطراف.

نلفت نظر المجلس إلى أن الصيغة الحالية للنص تقدح بالهدف الإنساني النبيل من مشروع القرار، كونها تخل بمبدأ التوازن وتجعل من بلدي العراق طرفاً متضرراً. ونشير إلى مخاوفنا من تداعيات هذا التسييس والتسويف التي قد تضر بالملف الإنساني وإنهائه بالشكل الأمثل بأسرع وقتٍ ممكن وتعقّده. ونؤكد كذلك على موقف بلدي الرافض للمساعي غير الشفافة التي تهدف إلى تسييس القضايا الإنسانية، حيث أن الموضوع المطروح أمام أنظار المجلس اليوم لا يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وبالضرورة لا يندرج

ضمن اختصاصات المجلس التي نص عليها الميثاق. ونشدّد على مطالبنا التي تتعلق بتداعيات التحيّز لسردية طرفٍ دون آخر، وكذلك بتبني قرارٍ من هذا النوع من المجلس، والتي قد تفتح المجال لديناميكيات معقدة لحالاتٍ أخرى مشابهة في المستقبل، وتؤدي إلى تعطيل عمل المجلس.

يود العراق أن يغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على مسألتين مهمتين:

أولاً، إن البطء في حسم ملف المفقودين لا يرتبط بأي تقصيرٍ متعمدٍ من جانب العراق. ونشير هنا إلى جزئية مهمة تتعلق بعدم كفاية الدعم الدولي المقدم من الشركاء الدوليين، فضلاً عن عدم استجابة الكويت للطلبات المتكررة من اللجنة الثلاثية في التنقيب في مواقعٍ محتملةٍ في الأراضي الكويتية للمفقودين من الجانبين.

ثانياً، إن البطء في حسم ملف الأرشيف الكويتي يعود إلى عدم تقديم الكويت لتوصيفٍ دقيقٍ للوثائق المفقودة على الرغم من إعادة العراق لأطنانٍ من الأرشيف الكويتي. يؤكّد العراق على نواياه الصادقة لحسم هذا الملف الإنساني أسوة بالملفات الأخرى. إذ أتم العراق دفع كامل مبلغ التعويضات، كما أظهر تفانياً في إعادة رفات 294 مفقوداً كويتياً، ولا يزال البحث جارياً حتى هذه اللحظة للعثور على بقية المفقودين أو رفاتهم والبالغ عددهم 308 أشخاص. إن العراق من أكثر الدول التي عانت من حيث عدد المفقودين، لا سيما بسبب الحروب وما خلّفته التنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما التي ارتكبت أبشع الجرائم ضد أبناء الشعب العراقي، لا سيما من الأيزيديين وضحايا سبايكر وغيرهم. لذلك يتفهم العراق مرارة الفقدان وسيستمر في نواياه الصادقة للتعاون لإنهاء هذا الملف الإنساني. كما يتطلع بلدي من المجلس حث الكويت على التعاون في مجال البحث عن المفقودين العراقيين والبالغ عددهم أكثر من 000 1 شخص، وحث الدول الأخرى على تقديم المساعدة لبيان مصير المفقودين العراقيين أو العثور عليهم أو إعادة رفاتهم.

ختاماً، يؤكّد العراق على ضرورة العودة إلى مقترح الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدمّه أمام البلدين كمخرجٍ وفرصةٍ للتعاون مضمون الفقرة 51 من التقرير 42 المقدم عملاً بالفقرة 4 من القرار 2107 (2013) (S/2025/320)، إذ نصت على أنه يجوز للدولتين في أي وقتٍ أن تقررا إقامة ترتيبٍ ثنائي وإبلاغ مجلس الأمن بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم في جلسة اتخذ فيها مجلس الأمن قراراً حاسماً (القرار 2792 (2025)) يرسم ملامح الآلية المستقبلية لمتابعة ملفي الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية، بما في ذلك الأرشيف الوطني، لما بعد انتهاء ولاية عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بنهاية العام الجاري.

تتوجه دولة الكويت بخالص التقدير والامتنان إلى الدول الأعضاء كافة على مساهماتهم البنّاءة في بلورة هذا القرار، وإلى المملكة المتحدة، حاملة قلم بند الحالة بين العراق والكويت، على ما بذلته من جهدٍ

دؤوب ودورٍ قياديٍّ متميز في تيسير المشاورات وصياغة التوافق. إن هذا التعاون المخلص يعكس روح الشراكة الدولية التي نعتز بها.

إن القرار الذي تم اتخاذه اليوم في المجلس يأتي استكمالاً لمسار طويل من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة منذ تسعينيات القرن الماضي، بدءاً من القرار 686 (1991)، والقرار 687 (1991) الذي وضع الأساس القانوني لإلزام العراق بالكشف عن مصير الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية، مروراً بالقرارين 806 (1993) و 833 (1993) اللذين ثبّتا الحقوق الكويتية وأكدا على التزامات العراق، ثم القرار 1284 (1999) الذي أنشأ منصب المنسق الرفيع المستوى، وأثبتت التجربة خلاله أهمية وجود آلية مكرسة حصرياً لمتابعة هذه الملفات. واستكمالاً لذلك، جاء القرار 2107 (2013) لينقل مهمة المتابعة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحت مظلة إنسانية خالصة، ثم القرار 2732 (2024) ليؤكد مجدداً على ضرورة استمرار المتابعة الأممية لهذه الملفات بعد انتهاء ولاية عمل البعثة. واليوم، فإن القرار الجديد يمثل حلقة أساسية في هذا المسار، من أجل استكمال إغلاق هذه الملفات الإنسانية والوطنية بصورة ناجزة وعادلة.

إن دولة الكويت تؤكد أن هذا القرار لا يهدف سوى إلى إغلاق الملفات الإنسانية والوطنية العالقة بصورة عادلة عبر تعيين ممثل رفيع المستوى يتولى حصرياً متابعة هذه الملفات وتقديم تقارير دورية لمجلس الأمن تتيح التقييم الموضوعي وتكفل استمرارية الزخم والرقابة الدولية، حيث إن وجود هذه الآلية يعزز الشفافية ويحافظ على مصداقية الجهود ويمنع أي تراجع أو تباطؤ قد يطيل أمد معاناة الأسر والعائلات التي تنتظر منذ عقود معرفة مصير أحبائها.

إن إغلاق هذه الملفات لا يحقق العدالة الإنسانية فقط، بل يسهم أيضاً في تعزيز الاستقرار الإقليمي. فكل ملف يغلق هو خطوة إضافية نحو بناء الثقة، وكل خطوة في بناء الثقة هي لبنة في صرح السلم والأمن الدوليين الذي هو جوهر ولاية مجلس الأمن.

لقد أثبت التاريخ أن التعاون الفعال مع الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن كان عاملا أساسيا في تحقيق نجاحات ملموسة بين دولة الكويت وجمهورية العراق، بدءا من إغلاق ملفات متعددة، وصولا إلى الإنجاز الناجح الأخير والمتمثل في إنهاء ملف التعويضات. واليوم، نرى أن استكمال هذه المسيرة يتطلب عملا جديا وصادقا من جميع الأطراف، وبالأخص من الأشقاء في العراق، لترجمة الأقوال إلى أفعال وفتح الباب أمام إغلاق كامل لهذه الملفات، ليُستكمل بذلك فصل مشرق من مسيرة التعاون بين بلدينا الشقيقين.

إن دولة الكويت تؤمن بأن علاقاتها الثنائية مع جمهورية العراق لا تنعكس إيجابا على الشعبين الشقيقين فحسب، بل تحمل كذلك دلالات أوسع على مستوى المنطقة ككل. فنجاح العراق في إغلاق هذه الملفات الإنسانية واستكمال مسيرة التعاون مع دولة الكويت، سيسهم بصورة مباشرة في تهيئة بيئة أكثر انفتاحا وتكاملا مع محيطه الخليجي. ويعزز فرص اندماجه الطبيعي في مؤسسات التعاون الإقليمي.

ومن هذا المنطلق، ترى الكويت أن ترسيخ دعائم الثقة والالتزام بين بلدينا الشقيقين يشكل حجر الأساس لتوسيع آفاق التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، بما يعود بالخير والاستقرار على منطقتنا بأسرها.

وتؤكد دولة الكويت مرة أخرى أنها كانت وستظل إلى جانب العراق. وتمد له يد العون والدعم لاستكمال متطلباتهِ الدولية والتزاماتهِ أمام مجلس الأمن فيما يتعلق بملفي الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية بما في ذلك الأرشيف الوطني.

وتسعى إلى تمكينه من تجاوز كافة التحديات، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن نجاح العراق هو نجاح للكويت والمنطقة بأسرها. غير أن استدامة هذا النجاح تبقى مرهونة بجدية الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وترجمة مضامينها إلى نتائج عملية ملموسة، بما يضع نهاية عادلة لهذه الملفات الإنسانية.

فلقد أثبتت دولة الكويت، عبر التاريخ، أنها لا تبحث عن المواجهة ولا عن التصعيد، بل عن العدالة والسلام، وتشدد أن الشفافية الدولية هي الضمانة الأكيدة لتحقيق نتائج عادلة ودائمة.

وختاما، نجدد تقديرنا لكافة الأطراف الدولية والإقليمية التي أسهمت في هذا المسار. ونؤكد من جديد، من هذا المنبر، أن دولة الكويت ستظل شريكا ملتزما، هدفه الأسمى تحقيق العدالة لأسر الضحايا، واستعادة الأرشيف الوطني، وإغلاق هذه الملفات بما يعيد الحقوق إلى أصحابها، ويكرس تجربة نجاح جديدة في سجل التعاون الدولي تحت مظلة مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة 10/35.